

فان كان بعد ذلك بثلث اشهرها فالتت بولد لدون
 ستة اشهر من استبرائها منه نجته وبطل البيع لثبو
 امية الولد وان ولدته لستة اشهر فاكبر فالولد ملوك
 المستشري ان لم يكن وطبها والا فان امكن كونه منه
 بان ولدته لستة اشهر فاكبر من وطبها نجته وصارت
 الامة مستولدة له وان لم يكن استبرائها قبل البيع
 فالوليلة ان امكن كونه منه الا ان وطبها المستري
 وامكن كونه منها فيعز عن علي القاييف ولو زوج امته
 فطلقت قبل الرجوع واقرته للسيد بوطبها فولدت
 ولدا لزمين يحتمل كونه منها لحق السيد علا بالظاهر
 وصارته امر ولد للحكم بلحوق الولد بك اليمين
فصل في الرضاع وهو بفتح الراء ويجوز كسرهما
 واثبات التامهما لغة اسم لمص الثدي وشرب لبنه
 وشعا اسم لحصول لبن المرأة او ما حصل منه في معدة
 طفل او دماغه والاصل في تحريمه قبل الاجماع الاية
 والجزا الاثبات واركانه ثلاثة مضع ورضيع ولبن
 وقد شرع في الركن الاول فقال **واذا رضعت المرأة**
 الادمية حاية كانت او متزوجة الحية حياة مستقرة
 حال انفصال لبنها بلغت تسع سنين قمرية تقريبا
 وان لم يكمل بلوغها بذلك **بلبنها** ولو متغيرا عن
 هيئته انفصاله عن الثدي بمجوضة او غيرها سمر

اشارة

اشارة الى الركن الثاني بقوله **ولد اصاب الرضيع ولده**
 من الرضاع يخرج بالمرأة ثلاثة امور احدها الرجل فلا
 تثبت حرمة بلبنه على الصبي لانه ليس معدا للتغذية
 فلم يتعلق به حكم التحريم كغيره من المايعات لكن
 يكره له ولفرعه نكاح من ارتضعت منه كانه نص
 عليه في الامم والبويطي كما فيها الختم المشكل والذهب
 لوقوعه الي البيان فان بان انوثته حرم والادفلا
 فان مات قبله لم يثبت التحريم فالرضيع نكاح امر الختم
 ونحوه كانه لانه لا ذرعي عن المتولي وثالثها البهيمة
 فلوارتضع صغيران من ساة مثلا لم يثبت بينهما
 اخوة وتخل منا حتمها لانه الاخوة فجع الاموات فاذا
 لم يثبت الاصل لم يثبت الفرع وخرج بادمية ولو
 عبرها برك المرأة كما عبر به الشافعي لكان اولي الجنسية
 ان تصور رضاعها بنا على عدم صحة منا حتم وهو
 الواجب لانه الرضاع ثل والنسب بدليل يحرم من الرضاع
 ما يحرم من النسب والله تعالى قطع الجن والانس
 وبالحيية لجن الميتة فانه لا يحرم لانه من لبن حية
 منعك عن الخلل والحرمه كالبهيمة خلافا للائمة الثلاثة
 وباسنك ال تسع سنين تقريبا ما لو ظهر لصغيرة دون
 ذلك لبن وارتنضع به طفل فلا يثبت به تحريم ولو
 حلب لبن المرأة المذكورة قبل موتها واجر للطفل